

مكتب رئيس الوزراء
المركز الوطني للتحول الرقمي
جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



البوابة الوطنية للحكومة المفتوحة

تشرين الأول ٢٠٢٥

السياسات والأهداف للبوابة

<https://nogp.gov.iq/>

فهرس المحتويات

٢	١٠٠	مقدمة
٢	٢٠	الأهداف
٢	٣٠	النطاق
٣	٤٠	التعريفات
٣	٥٠	المبادئ
٤	٦٠	الهيكل المؤسسي
٥	٧٠	جدولة النشر والتحديث
٥	٨٠	مقاييس الأداء والمراقبة
٥	٩٠	الاتصال والتغذية الراجعة
٥	١٠٠	التعديلات والمراجعة الدورية

سياسة البيانات المفتوحة

١. مقدمة

تعبّر هذه السياسة عن التزام الجهات الحكومية في نشر البيانات كمورد عام مفتوح لتحقيق الشفافية، الابتكار، والمساءلة والمشاركة المجتمعية في تعزيز فعالية الحكومة الرقمية، ولإيماننا بأن البيانات الحكومية هي مصدر رعام يمكن أن يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تهدف هذه السياسة إلى تمكين الاستخدام وإعادة الاستخدام وإعادة التوزيع للبيانات الحكومية، مع مراعاة القوانين واللوائح ذات الصلة بحماية البيانات والخصوصية وأمن المعلومات وايضاً تمثل قواعد البيانات مصادر مرجعية للباحثين لتطوير حقول المعرفة.

٢. الأهداف

تهدف هذه السياسة إلى:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في الأداء الحكومي من خلال إتاحة البيانات الحكومية غير الحساسة للاستخدام العام وإعادة الاستخدام.
- دعم اتخاذ القرارات المبنية على الأدلة من قبل الجهات الحكومية وأصحاب المصلحة (المواطنين، القطاع الخاص، البحث العلمي) عبر توفير بيانات موثوقة، مهيكلية، سهلة الوصول وقابلة للمعالجة.
- تشجيع الابتكار والنمو الاقتصادي من خلال فتح البيانات الحكومية ليتم استخدامها في تطوير الخدمات الرقمية، التطبيقات، البحوث، والمشاريع الريادية.
- تمكين المشاركة المجتمعية والمساهمة في تحسين السياسات والخدمات العامة عبر توفير المعلومات للمواطنين والمجتمع المدني وسوق العمل.
- تحسين جودة البيانات الحكومية، وبناء قدرات الجهات الحكومية في إدارة ونشر البيانات بطريقة منظمة، قابلة للتبادل، ومتوافقة مع المعايير الدولية للبيانات المفتوحة.
- ضمان الاستخدام الأخلاقي للبيانات، مع الحماية المناسبة للخصوصية، والسرية، والحفاظ على البيانات الحساسة والحقوق الملكية الفكرية

٣. النطاق

تشمل هذه السياسة جميع الجهات الحكومية [وزارات، هيئات، مجالس] التي تجمع أو تنتج بيانات يمكن أن تُتوقّر للنشر كمجموعات بيانات مفتوحة، باستثناء ما يُحدد بموجب القوانين (مثل بيانات سرية، بيانات أمنية، بيانات شخصية أو ذات طابع حساس) أو ما يُستثنى عليه بقرار رسمي مبرّر. وتطبق احكام هذه السياسة على جميع البيانات والمعلومات العامة التي تنتجها الجهات الحكومية مهما كان شكلها او طبيعتها.

٤. التعريفات

- البيانات: معلومات رقمية كمية أو وصفية، منتجة أو مملوكة أو مُدارة من قِبل جهة حكومية.
- بيانات مفتوحة: هي البيانات التي تُنشر على الإنترنت بصيغة قابلة للمعالجة الآلية، وبترخيص يسمح بالاستخدام، وإعادة الاستخدام، وإعادة التوزيع، وبحرية لتحقيق أقصى استفادة منها.
- مجموعة بيانات: مجموعة مسماة من السجلات المرتبطة ببعضها في شكل منظم أو مصنّف (غالباً بشكل جدولي).
- بيانات محمية / سرّية / حساسة: هي البيانات التي تخضع لقيود قانونية أو تنظيمية تمنع نشرها أو تتطلب معالجة خاصة بسبب الخصوصية أو الأمن أو الملكية الفكرية.

٥. المبادئ

١. إتاحة الوصول الشامل

- تكون البيانات الحكومية متاحة للجميع دون تمييز أو قيود تقنية أو قانونية أو مالية فيما عدا البيانات المصنفة على أنها سرية. يعني ذلك أن أي فرد أو مؤسسة يجب أن يكون قادراً على الوصول إلى هذه البيانات واستخدامها بحرية، دون الحاجة إلى تسجيل مسبق أو دفع رسوم. هذا المبدأ يعزز مبدأ المساواة ويوسع قاعدة المستفيدين من هذه البيانات مع الحد الأدنى من القيود (مثل الإشارة للمصدر).
- يجوز استثناء بيانات تُصنّف بأنها محمية أو سرّية.
- في حال عدم إمكانية النشر الكامل، يُنشر الحد الأقصى المتاح من البيانات مع توضيح أسباب عدم النشر بالكامل.

٢. توفير البيانات المصدرية والكاملة

- تقديم البيانات في شكلها المصدري قدر الإمكان، دون أي تعديلات أو تصفية غير مبررة. كما ان مجموعات البيانات شاملة وتغطي كافة المعلومات المتاحة حول موضوع معين وهذا يضمن عدم إخفاء أي جزء من المعلومات ويمكن المستخدمين من إجراء تحليل شامل ودقيق.

تشمل البيانات المفتوحة على سبيل المثال لا الحصر :

- بيانات التعداد والسكان
- بيانات الصحة العامة (غير الحساسة)
- الميزانية والإنفاق الحكومي
- بيانات التعليم والعمل
- الإحصاءات الزراعية والبيئية
- النقل والمواصلات

٣. جودة البيانات ودقتها وموثوقيتها

- تكون دقيقة، موثوقة، ومحدثة بانتظام لكي تعكس البيانات الواقع بدقة وتكون خالية من الأخطاء والتحيزات، وتكون الجهة المعنية مسؤولة عن جودة بياناتها.

٤. الوصول المجاني

يجب أن تكون البيانات متاحة بدون رسوم أو رسوم رمزية (ما لم يُرر خلاف ذلك).

٥. حداثة البيانات والتوافر الزمني

يتم نشر البيانات في الوقت المناسب، أو فور صدورهما، مع تحديثات دورية للحفاظ على صلاحيتها. هذا يضمن أن المستخدمين يحصلون على أحدث المعلومات المتاحة، مما يزيد من فائدتها في اتخاذ القرارات والتحليلات.

٦. تنسيقات قابلة للقراءة آلياً

نشر البيانات بصيغ مفتوحة وقابلة للمعالجة آلياً مثل Excel, CSV, JSON, XML) مما يسهل على الأنظمة الآلية تحليلها واستخدامها. إضافة إلى الصيغ الأخرى مثل PDF, Zip, والتي تكون ذات فائدة للمستخدمين. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات مصحوبة ببيانات وصفية واضحة.

٧. قابلية إعادة الاستخدام

السماح بإعادة استخدام البيانات مع ضرورة ذكر المصدر، هذا يعزز الابتكار ويسمح للمطورين والباحثين والمواطنين بالاستفادة القصوى من البيانات.

٨. وصف البيانات

• يرفق مع كل مجموعة بيانات الوصف الخاص بها، مصدر البيانات، تاريخ النشر، تاريخ التحديث، تعريف المتغيرات.

٩. تكامل المصدر

- النشر من المصدر الأصلي بأعلى درجة من التفصيل الممكنة، وليس فقط تجميعاً أو تلخيصاً
- قابلة للمقارنة والتشغيل البيئي أي استخدام معايير مفتوحة تسهل ربط البيانات من مصادر متعددة.

٦. الهيكل المؤسسي

- تعيين نقطة اتصال في كل جهة حكومية، تكون مسؤولة عن التنسيق الفني والإداري مع الجهة المشرفة على (مدير للمنصة + موظفين اثنين للعمل في البوابة) على أن يكونوا من المتخصصين في مجال البيانات وتكنولوجيا المعلومات لغرض التدريب على استخدام البوابة.
- كل جهة حكومية تعين منسقاً للبيانات المفتوحة، ينشئ جرداً لمجموعات بياناتها ويهيئها للنشر.

٧. جدولة النشر والتحديث مثال يبين آلية تكرار النشر

النوع	التكرار المقترح
بيانات التشغيل اليومي (مثل الطلبات، المعاملات)	يومي
بيانات شهرية (مثل النفقات، التوظيف)	شهري
بيانات سنوية (مثل إحصائيات مركزية، تعداد)	سنوي

٨. مقاييس الأداء والمراقبة

- عدد مجموعات البيانات المنشورة.
- عدد التنزيلات / الاستخدامات.
- عدد التطبيقات أو الخدمات التي استخدمت البيانات.
- نسبة مجموعات البيانات التي تم تحديثها في موعدها.
- عدد ملاحظات المستخدمين المحلولة.
- عدد الاستشهادات بقواعد البيانات

٩. الاتصال والتغذية الراجعة Contact & Feedback –

- نتلقى اي استفسارات أو ملاحظات او مقترحات حول نشر البيانات المفتوحة.
- اعتماد آلية لمتابعة الاستفسارات ضمن إطار زمني.

١٠. التعديلات والمراجعة الدورية

- تُراجع هذه السياسة سنوياً على الأقل لضمان ملاءمتها للتغيرات التقنية أو القانونية.
- تُعلن أيّ تعديلات للسياسة على البوابة الوطنية للحكومة المفتوحة.